

## مقدمة

إن الناظر لتاريخ البشرية الطويل سيجد أنه مليء بالحروب و النزاعات و التوترات و التي لها أثارها السلبية التي انعكست على الحياة في جميع المجالات ، فكان من اللازم التفكير في الآليات الكفيلة بوضع حد لهذه المآسي و تحقيق تطلعات الشعوب في تحقيق السلم و الأمن الدوليين .

حيث أن الجماعة الدولية دقت ناقوس الخطر أمام التزايد الملحوظ للتوترات و الصراعات و حتى الحروب بين الدول وما قد يؤثر بشكل أو بآخر على الإنسان في نهاية المطاف.

غير أنه و بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في مجال السلم العالمي قبل و بعد إنشاء عصبة الأمم المتحدة لم تأتي أكلها إلا بعد الحرب العالمية الثانية و التي نتج عنها إنشاء جسم أممي جديد ألا وهو منظمة الأمم المتحدة التي تأسست في 1945، و التي قامت على مجموعة من المبادئ منها عدم استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ووجوب تسوية الخلافات بالطرق السلمية .

وفي هذا الصدد أكدت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أن " يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم و الأمن و العدل الدولي عرضة للخطر .

كما أكدت في ذات السياق المادة 33 من ذات الميثاق في فقرتها الأولى على أنه يجب على أي أطراف نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدئ بطريق المفاوضة و التحقيق و الوساطة و التوفيق و التحكيم و التسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى لوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارها .

حيث أنه ومن خلال الممارسة الدولية اليوم نجد أن الأصل في فض النزاعات و الخلافات هو اتخاذ الطرق السلمية كأساس و ذلك بداية بالمساعي الحميدة و المفاوضات و التحقيق و الوساطة ، أو اتخاذ التحكيم أو التسوية القضائية.

و في هذا الشأن يلعب القضاء الدولي دورا رياديا في تحقيق الاستقرار و المساهمة في إرساء قواعد السلم و الأمن الدوليين نظرا لما له من تأثير بالغ على المراكز القانونية للأطراف .

و بناء على ما تقدم سنركز في هذه المطبوعة على التسوية القضائية من خلال التطرق لأحد الأجهزة الأممية ذات الصبغة القضائية ألا و هو محكمة العدل الدولية و التي تعتبر إمتدادا لمحكمة التحكيم الدائمة التي أفرزتها اتفاقيتي لاهاي 1899 و 1907 و الخاصة بالفصل في المنازعات الدولية ، و يعد قصور وفشل محكمة التحكيم من بين الأسباب التي أدت بالجماعة الدولية على إعادة النظر بشأنها و البحث عن إنشاء هيئة قضائية قادرة على إرساء قواعد العدالة و الذي توج في نهاية المطاف ببروتوكول خاص تأسيسا لمحكمة العدل الدولية .